الصباح الاقتصادية 12
العدد 2351 - السنة الثامنة
الثلاثاء 18 ربيع الأول 1437 - الموافق 29 ديسمبر 2015
Tuesday 29 December 2015 - No.2351 - 8th Year

مسجلاً أسرع وتيرة له منذ عام كامل

«البنك الوطني»: نمو الائتمان في الكويت يصل إلى 6.6 ٪ في أكتوبر

■ القروض الشخصية شهدت زيادة متوسطة في أكتوبر بلغت 107 ملايين دينار

أوضح تقرير لـ«البنك الوطني» ان نمو الائتمان في الكويت سجل اسرع وتيرة له منذ عام حيث ارتفع ليصل إلى 6.6٪ على اساس سنوي، وذلك رغم انه شهد تراجعا طفيفا بواقع 22 مليون دينار خلال شهر أكتوبر بعد الارتفاع الاستثنائي الذي تم تسجيله في الشهر الذي سبقه بواقع 692 مليون دينار. وقد تأثرت بيانات شهر أكتوبر بالتراجع الكبير الذي شهده الائتمان الممنوح لشراء الأوراق المالية. وقد سجلت القروض الشخصية نموا جيدا، كما سجل الائتمان الممنوح للشركات نموا جيدا نسبيا، في حين استمرت الودائع بتسجيل تراجع شهري بعد ان سجلت نموا جيدا خلال شهر سبتمبر.

قام بنك الكويت المركزي برفع سعر الخصم خلال شهر ديسمبر وذلك بعد قيام مجلس الاحتياط الفدرالي برفع سعر الفائدة الأميركية. وقد رفع البنك المركزي سعر الخصم، الذي ظل كما هو دون تغيير عند نسبة 2٪ لأكثر من ثلاث سنوات، بواقع 25 نقطة أساس ليصل إلى 2.25٪. وبطبيعة الحال قد تتأثر أسعار الفائدة على القروض المصرفية بهذا الارتفاع. وقد بدأت أسعار فائدة الإنتربنك بالارتفاع مع تعرض السيولة المصرفية إلى بعض الضغوطات. وبينما بقيت أسعار الفائدة على الودائع وأسعار فائدة الإنتربنك ثابتة نسبيا خلال شهر أكتوبر، فقد أشارت البيانات إلى ان أسعار فائدة الإنتربنك واصلت ارتفاعها حتى شهر ديسمبر.

شهدت القروض الشخصية زيادة متوسطة في أكتوبر بلغت 107 ملايين دينار مع تسارع النمو إلى 13.1٪ على أساس سنوي. ولا تزال القروض المقسطة هي المحرك الوحيد للنمو والتي تتمثل بصورة أساسية في القروض الإسكانية مسجلة تسارعا في النمو إلى 16.2٪. بينما في المقابل، شهدت القروض الاستهلاكية التي تمنح لغرض شراء السيارات وغيرها تراجعا طفيفا في أكتوبر بواقع 0.2٪ على أساس سنوي.

واستمرت المؤسسات المالية غير المصرفية بخفض صافي ائتمانها المصرفي الذي تراجع بواقع 27 مليون دينار، إلا أن وتيرة التراجع قد بدأت التباطؤ إلى 5.3٪ على أساس سنوي في أكتوبر ليبلغ حالياً أقل من نصف أعلى مستوى بلغه في لعام 2009.

وتراجع الائتمان في بقية القطاعات بواقع 101 مليون دينار رغم ارتفاع النمو إلى 4.3٪ على أساس سنوي نتيجة تأثير قاعدي. وقد جاء التراجع الشهري على خلفية تراجع الائتمان الممنوح لشراء الأوراق المالية بواقع 189 مليون دينار، بينما سجلت القطاعات الأخرى أداءاً جيداً نسبياً بزيادة بلغت ما يقارب 89 مليون دينار سجل معظمها كل من قطاع الصناعة وقطاع العقار وقطاع البناء والتشييد.

واستمرت ودائع القطاع الخاص بالتراجع خلال شهر أكتوبر مسجلة زيادة ضخمة نسبيا بلغت 776 مليون دينار، وقد تسبب ذلك بتراجع نمو عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2) ليصل إلى 3.1٪ على أساس سنوي، بينما ظل نمو عرض النقد بمفهومه الضيق (ن1) متراجعا بواقع 1.0٪ على أساس سنوي، وخلال الخمسة أشهر الماضية، تراجعت الودائع لأربعة أشهر باستثناء شهر سبتمبر، إذ تقلص نموها خلال الفترة من شهر مايو إلى أكتوبر بواقع 1.7 مليار دينار أو 4.8٪. وجاء التراجع في شهر أكتوبر بصورة أساسية في الودائع تحت الطلب بالدينار الكويتي والتي تراجعت بواقع 323 مليون دينار والودائع بالعملة الأجنبية والتي تراجعت بواقع 407 مليون دينار.

وقد ساهم نمو الودائع الحكومية في التعويض عن بعض التراجع الذي سجلته ودائع القطاع الخاص خلال الأشهر الأخيرة. فقد ارتفعت الودائع الحكومية في البنوك المحلية بواقع 219 مليون دينار خلال شهر أكتوبر، كما أنها شهدت ارتفاعاً بواقع 527 مليون دينار منذ شهر يوليو من العام 2015. وارتفعت نسبة الودائع الحكومية إلى أصول البنوك لتصل خلال شهر أكتوبر إلى نفس مستواها في العام الماضي عند 10٪ من 9٪ في يوليو من العام 2015.

لا تزال سيولة القطاع المصرفي قوية رغم مواجهتها بعض الضغوطات مؤخرا. وقد استقرت أصول البنوك السائلة الأساسية (التي تشمل النقد والودائع لدى بنك الكويت المركزي إضافة إلى سندات البنك المركزي) عند 5.1 مليار دينار في أكتوبر 2015 أو 9.0٪ من إجمالي أصول البنوك، من 11٪-10٪ قبل فصل الصيف.

وقد بدأت أسعار فائدة الإنتربنك للدينار بالارتفاع تماشيا مع ضيق السيولة ورفع الفائدة من قبل مجلس الاحتياط الفدرالي. إذ استقرت أسعار فائدة الإنتربنك المتوسطة لأجل ثلاثة أشهر عند 1.31٪ في أكتوبر رغم ارتفاعها بواقع 26 نقطة أساس منذ بداية السنة المالية. وقد استمرت الأسعار بالارتفاع منذ ذلك الحين مسجلة زيادة بنحو أكثر من 60 نقطة أساس منذ بداية السنة المالية ومع نهاية شهر ديسمبر 2015 لتصل إلى 1.56٪.

واستقر متوسط أسعار الفائدة على الودائع بالدينار لأجل خلال شهر أكتوبر. إذ تراجعت أسعار الفائدة المتوسطة على الودائع لأجل شهر واحد وثلاثة شهور وستة شهور بواقع نقطة أساس لكل منهم لتستقر عند 0.61٪ و0.78٪ و1.00٪ على التوالي بينما ارتفعت أسعار الفائدة على الودائع لأجل اثني عشر شهرا بواقع اثني عشر نقطة أساس لتصل إلى 1.24٪.

■ ودائع القطاع الخاص تستمر بالتراجع مسجلة زيادة ضخمة نسبياً بلغت 776 مليون دينار

الرسم البياني ١: نمو الائتمان
(٪ النمو السنوي)
المصدر: بنك الكويت المركزي
رسم بياني توضيحي

بشأن قانون اتحاد الملاك

اتحاد العقاريين يرفع توصياته إلى مجلس الأمة

أحمد الدويهيس

رفع اتحاد العقاريين توصياته بشأن قانون اتحاد الملاك الى اللجنة الاسكانية في مجلس الامة لافتا الى انها تساعد المواطن على فهم حقوقه وواجباته تجاه تملك او شراء الشقق السكنية.

وأكد الامين العام للاتحاد احمد الدويهيس في تصريح صحافي اهمية الاخذ بالتوصيات المقدمة عند اجراء اي تعديلات على القانون القائم مشيرا الى ضرورة وجود اتحاد ملاك للعقار الواحد.

واضاف الدويهيس ان اتحاد العقاريين اوصى بتعديل القرار الوزاري الخاص بانشاء اتحاد ملاك العقار على ان يكون مالك العقار هو المؤسس لاتحاد الملاك وعندما يقوم ببيع الوحدات تنتقل الملكية مجزأة إلى المشترين بحيث يشتمل عقد البيع على عضوية المشتري في اتحاد ملاك العقار.

واشار الى ضرورة ان ينص القانون الجديد على تضمين عقد البيع بندا يلزم المشتري بالدخول ضمن اتحاد الملاك والزامه بالاطلاع والتوقيع على البنود والنظام الاساسي للاتحاد اضافة الى التزامه بدفع الرسوم والمصروفات المترتبة على مشاركته ملكية جزء من العقار.

وأكد ضرورة تشكيل مجلس ادارة للاتحاد يجتمع بشكل دوري ويعقد جمعية عمومية تقرر رسوم العقار ومصروفاته بحضور الاغلبية المطلقة من الملاك. واوضح ان (قانون اتحاد الملاك) يجعل للعقار قيمة ويحافظ على سعره ويساهم في زيادة سعر الوحدة السكنية بنسبة تتراوح من 10 الى 15 في المئة إلى جانب الاهتمام بجانب الصيانة الدورية لخدمات العقار.

وافاد الدويهيس بان وجود خدمات الامن والحراسة هو مطلب لجميع الملاك ما يستدعي قيام مجلس ادارة اتحاد الملاك بالاشراف الكامل لتوفير هذا المطلب بشكل دائم مؤكدا ضرورة اعطاء صلاحيات كاملة لاتحاد الملاك لمنع اي تلاعب من قبل الملاك في عمليات التأجير غير القانونية.

ولفت الى ضرورة تركيز القانون الجديد على الاهتمام بالشكل الخارجي للعقار وتوفير مواقف السيارات وصيانتها من خلال اتحاد الملاك وليس بشكل فردي كما يحدث حاليا.

وشدد على ضرورة تفعيل الاجراءات القانونية التي يستطيع (اتحاد الملاك) اتخاذها ضد الملاك المتقاعسين عند الدفع ومن لا يلتزم بالنظام الاساسي للاتحاد. وقال ان اتحاد العقاريين اقترح ضمن توصياته وجود نظام مالي داخلي لادارة المصروفات والايرادات للعقار وايجاد جهة محايدة مدققة للميزانية السنوية اضافة الى اقتراح بشأن دعوة مندوب من وزارة العدل للحضور في اجتماعات الجمعية العمومية السنوية للاتحاد.

«الصفاة للطاقة» تطلب تخفيض رأسمالها

قالت شركة الصفاة للطاقة القابضة المدرجة بالبورصة الكويتية، (SENERGY)، إنها طلبت من هيئة أسواق المال الكويتية الموافقة على تخفيض رأسمالها بمقدار 40.3 مليون دينار (132.8 مليون دولار) ليصل إلى 20 مليون دينار.

وقالت الشركة في بيان نشر على موقع البورصة الكويت ، إن تخفيض رأس المال سيتم عن طريق إطفاء جزء من الخسائر المتراكمة.

واشار بيان الشركة انها «بانتظار موافقة هيئة أسواق المال على طلبنا لاستكمال الاجراءات المطلوبة».

ونجحت «صفاة طاقة» في تقليص خسائرها خلال التسعة اشهر الأولى من العام الجاري بحوالي 82.5% بعد أن سجلت خسائر بنحو 92 ألف دينار، مقابل خسائر بلغت 526 ألف دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2014.

تعمل «صفاة طاقة» في تأسيس أو اشتراك في تأسيس شركات كويتية أو تملك أسهم شركات كويتية، وإقراض الشركات التي تملك فيها أسهم، بالإضافة للقيام بأعمال أخرى.

يبلغ رأسمال «الشركة» 60.3 مليون دينار تقريباً، موزعاً على نحو 603 مليون سهم، بقيمة اسمية تبلغ 100 فلس للسهم الواحد.

جلسة «حمراء» للبورصة.. و«كويت 15» في أدنى مستوياته منذ عام 2012

مؤشرات البورصة تسقط في المنطقة الحمراء

أنهت المؤشرات الكويتية جلسة، أمس الاثنين، باللون الأحمر، حيث تراجع المؤشر السعري بنسبة 0.33% متدنيا إلى مستوى 5628.41 نقطة خاسرا 18.8 نقطة تقريبا.

كما تراجع المؤشر الوزني عند الإقفال بنسبة 0.18% عند مستوى 380.37 نقطة خاسراً حوالي 0.7 نقطة.

وتراجع أيضاً مؤشر كويت 15 في نهاية أمس بنسبة 0.32% ليخسر 2.9 نقطة تقريبا بعد هبوطه إلى أدنى مستوياته منذ ابريل 2012، حيث أغلق أمس عند مستوى 897.78 نقطة.

كان المحلل الفني لأسواق المال- نواف العون، قد أكد «على ضرورة أن يحافظ المؤشر السعري على مستوى 5567 نقطة، والابتعاد عنه قدر الإمكان، وهو ما بقينا في منطقة الأمان، بينما كسره سيوصلنا إلى مستوى 5500 نقطة تقريبا، أو أقل من ذلك.

وأوضح «العون» أن تجاوز المؤشر العام مستوى 5633 نقطة يكون الهدف القادم -5657 5660 نقطة ثم 5712 نقطة، بينما الدعم الحالي عند مستوى 5598 نقطة، وبكسره تصل إلى مستوى 5570 نقطة.

وقال المحلل الفني لسوق المال- جراح الهندي ، في مستهل جلسة أمس، إن السوق الكويتي حالته جيدة وبه مضاربات ممتازة، مشيرا إلى أن اختراق مستوى 5750 نقطة هو بداية لمرحلة الصعود، مع ضرورة توخي الحذر خلال التعاملات.

وحذر المحلل الفني لأسواق المال- إبراهيم الفيلكاوي، المتعاملين بالبورصة من المجازفة ودخول السوق بشكل عشوائي؛ نظرا للاتجاه الهابط الذي يهشده حاليا مع عدم وجود دلائل على انتهاء تلك المرحلة، مشيرا إلى أن القادر على الدخول حاليا يجب أن يكون من أحد الصنفين، إما مغامر أو محترف في المضاربات أمسية.

وبالنسبة لحركة تداولات أمس، فقد ارتفعت القيم إلى 8.38 مليون دينار تقريباً (27.49 مليون دولار)، مقابل نحو 8.3 مليون دينار تقريبا (27.23 مليون دولار) في الجلسة السابقة، بنمو حوالي 1%.

كما ارتفعت أحجام التداول أمس، لتصل لحوالي 113.75 مليون سهم، مقابل نحو 112.6 مليون سهم تقريبا بالجلسة الماضية، بنمو بلغت نسبته 1% تقريباً.

وبلغ عدد صفقات أمس 2629 صفقة، مقابل 2737 صفقة في الجلسة الماضية.

وفيما يخص الأداء القطاعي أمس، تصدر قطاع «السلع الاستهلاكية» الارتفاعات بنمو نسبته 1.24%، فيما احتل قطاع «الرعاية الصحية» صدارة القائمة الحمراء لثالث جلسة على التوالي، حيث انخفض المؤشر أمس بنسبة 1.13%.

واحتل سهم «م الأوراق» صدارة قائمة أعلى ارتفاعات أمس بالبورصة الكويتية بنمو نسبته 10% تقريبا، فيما احتل سهم «تحصيلات» صدارة التراجعات بانخفاض تقدر نسبته بحوالي 10.1%.

وبالنسبة لتداولات الأسهم أمس، فقد تصدر سهم «جي إف إتش» نشاط التداول على مستوى الكميات بحجم بلغ 32.6 مليون سهم تقريبا جاءت بتنفيذ 208 صفقات حققت نحو 1.28 مليون دينار، متراجعا بحوالي 6.1%.

وتصدر سهم «وطني» نشاط التداول على مستوى القيم - لثالث جلسة على التوالي - بسيولة تقدر أمس بحوالي 2.03 مليون دينار بعد تنفيذ 35 صفقة على عدد 2.53 مليون سهم تقريبا، مع استقرار للسهم عند مستوى 800 فلس.

«إمبلس» تستثمر في «كريم» لسيارات الأجرة

محمد الهاجري

أعلنت شركة إمبلس انترناشيونال للاتصالات «مملوكة للشركة الوطنية لمشاريع التكنولوجيا احدى الشركات التابعة للهيئة العامة للاستثمار» عن استثمارها في شركة «كريم» لخدمات سيارات الاجرة الخاصة. وأكد الرئيس التنفيذي للاستثمار في شركة أمبلس، محمد حمد الهاجري على أهمية الدخول في شراكة مع شركة كريم نظرا لاعتمادها على التكنولوجيا في تقديم خدماتها في مجال المواصلات ما يجعلها الخيار الأكثر أمانا حيث تتميز شركة كريم بتوفير خدمة طلب سيارات الأجرة المتطورة من حيث أتاحتها للمستخدم بتتبع سيارة الأجرة بالخرائط وطلب السيارة حالا أو لاحقا والدفع عن طريق تطبيق الهاتف المحمول. كما يتيح اهتمام شركة امبلس في المساهمة في تنظيم قطاع الأجرة بالتعاون مع الجهات الحكومية المختصة. وأضاف ان من أهم أهداف شركة إمبلس تطوير مشاريع التكنولوجيا في الكويت و الخليج العربي من خلال استخدام أدوات استثمارية مثل الصناديق الاستثمارية والمشاركة بالمشاريع والاستثمار المباشر وذلك لإيصال أحدث وسائل تكنولوجيا المعلومات إلى كل من القطاع الحكومي والقطاع الخاص. وتأسست شركة كريم عام 2012، هي متخصصة في الشرق الأوسط في مجال حجز سيارات الأجرة الخاصة من خلال تطبيق الهاتف المحمول. وشهدت الشركة منذ انطلاقتها توسعاً ملحوظاً في المنطقة ونجحت في إضافة أكثر من 27 مدينة لشبكتها سريعة التوسع.

«الأهلي الكويتي» يتقدم بعرض شراء للأسهم المتبقية من «بيريوس»

قالت هيئة الرقابة المالية في مصر، إن البنك الأهلي الكويتي تقدم بعرض شراء إجباري لشراء 1.51% من أسهم بنك بيريوس مصر والمتممة لنسبة 100%.

أضافت «الهيئة» في بيانها، أن عدد الأسهم التي تقدم البنك لشرائها يبلغ 1.47 دولار أمريكي للسهم الواحد أو ما يعادله بالجنيه المصري.

واستحوذ البنك الكويتي على بنك بيريوس مصر في نوفمبر الماضي، حيث قام بشراء 98.5% من أسهم بنك بيريوس، بقيمة إجمالية تبلغ نحو 150 مليون دولار.

4.2 ملايين دولار أرباح «مشاعر» من بيع أسهمها بزميلة «مصرية»

قالت شركة مشاعر القابضة(MASHAER) ، المدرجة بالبورصة الكويتية، إنها قامت بإتمام بيع نحو 22% من أسهمها في شركة الأفق للاستثمار العقاري - شركة زميلة في مصر، بقيمة 60 مليون جنيه مصري، ما يعادل 2.29 مليون دينار كويتي (7.53 مليون دولار).

وأضافت «الشركة» في بيان للسوق الكويتي ، أنها حققت ربحا من بيع الأسهم بقيمة 1.29 مليون دينار (4.2 مليون دولار)، مشيرة إلى أن هذا الربح سوف يُدرج في قائمة الدخل للربع الرابع من عام 2015.

وتبلغ القيمة الدفترية لشركة الأفق للاستثمار العقاري 1.05 مليون دينار كويتي تقريباً كما في 30 سبتمبر 2015. كانت «مشاعر» قد أعلنت في وقت سابق،أنها تتفاوض حول بيع 22% من أسهمها في شركة زميلة خارج دولة الكويت. وتعد شركة الأفق للاستثمار العقاري شركة مساهمة مصرية تأسست عام 2003، وتعمل في مجال الاستثمار العقاري والسياحي.